Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

31 Janvier 2012
31 يناير 2012

بيان اليوم

محمد الصبار يؤكد على إيلاء الأهمية لوضع حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة

بدأ أول أمس الأحد، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة اجتماع الدورة 32 للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بمشاركة المغرب لبحث جملة من القضايا تتعلق بتفعيل الخطتين العربيتين الخاصتين بنشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية الحقوقية.

كما يناقش الاجتماع الذي يرأس وفد المغرب فيه محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الوضع الحالي في العالم العربي من خلال تقرير للأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن جهودها ومساهماتها في ضمان وتوفير حقوق الإنسان للمواطن العربي لاسيما في الدول التي شهدت تحولات وعدم استقرار منذ بداية العام الماضي حيث من المنتظر أن تتم بلورة توصيات تتصل بهذا الموضوع سيتم عرضها على الاجتماع المقبل لمجلس الجامعة.

ويتضمن جدول أعمال الاجتماع أيضا انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة وتقريرا عن المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان ومتابعة تنفيذه، وتطوير عمل اللجنة وتعزيز قدرتها في المساهمة الإيجابية في مجالات حقوق الإنسان في العالم العربي على ضوء الاهتمام المتزايد للأمم المتحدة والعالم بمواضيع وقضايا حقوق الإنسان.

وخلال الجلسة الافتتاحية للدورة شدد رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان إبراهيم الشدي على ضرورة استمرار الاهتمام العربي بقضية حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية مؤكدا أن الأحداث التي يمر بها العالم العربي لا يجب أن تقلل من الاهتمام بما يقع في فلسطين من تجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان.

وقال إن الجامعة تتوفر على توثيق كامل لما تقوم به إسرائيل من انتهاكات في حق الشعب الفلسطيني وتقوم بعرض هذه الوثائق في مختلف المحافل الدولية ضمن الجهود التي تقوم بها لفضح الممارسات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة.

وفي تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء أكد محمد الصبار أن الاجتماع سيولي أهمية كبيرة لوضع حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة وخاصة ما يتعلق بوضعية المعتقلين والأسرى العرب القابعين في سجون الاحتلال والممارسات العنصرية والتمييزية لسلطات الاحتلال سواء في الضفة او داخل الخط الأخضر والتي تكاد تنفرد بها من بين كافة دول العالم.

وأشار الصبار إلى أنه تم التطرق في هذا الصدد لدور الجامعة العربية في إعادة تأهيل الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين خاصة منهم اولئك الذين قضوا سنوات طويلة من الاعتقال.

وتابع أن الدورة التي ستستمر على مدى خمسة أيام ستستعرض أيضا الجهود التي تبذل على مستوى الأمانة العام للجامعة العربية وكذا من قبل الدول العربية لإدماج حقوق الإنسان في البرامج التعليمية وتناقش مقترحا يتعلق بالمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

Aujourd'hui Le Maroc

Sebbar parle éducation aux droits de l'Homme au Caire

Les moyens de mise en œuvre du plan arabe relatif à l'éducation aux droits de l'Homme ont été au centre de la 32ème réunion du comité permanent arabe des droits de l'Homme, qui a ouvert ses travaux dimanche au Caire avec la participation du Maroc.

Cette réunion, à laquelle le Maroc est représenté par une délégation conduite par le président du Conseil national des droits de l'Homme, Mohamed Sebbar, discutera de la situation qui prévaut dans le monde arabe, ainsi que d'un rapport sur les efforts du secrétariat général de la Ligue arabe pour la promotion des droits de l'Homme, notamment dans les pays ayant connu des mutations au cours de 2011.

Les participants devront débattre aussi des violations israéliennes des droits humains dans les territoires arabes occupés et d'un rapport sur la Charte arabe des droits de l'Homme, ainsi que des moyens de développer le champ d'action du Comité en la matière.

Dans une déclaration à la MAP, M. Sebbar a relevé que cette réunion de cinq jours devra accorder une grande importance aux violations des droits de l'Homme dans les territoires arabes occupés.

Revue de Presse du

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في أشغال اللجنة العربية لحقوق الإنسان

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلا في أمينه العام محمد الصبار، حاليا في أشغال الدورة 32 للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لجامعة الدول العربية، ما بين 29 يناير الجاري و2 فبراير المقبل بالقاهرة.

وأوضح بلاغ للمجلس أن جدول أعمال الدورة يتضمن عدة محاور من بينها «تفعيل دور اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان»، و«الميثاق العربي لحقوق الإنسان»، و«الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان» و«التصدي للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة وأوضاع الأسرى والمعتقلين العرب في السجون الإسرائيلية».

كما سينظر الاجتماع، حسب البلاغ، في طلبات منظمات المجتمع المدني للحصول على صفة مراقب لدى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، إلى جانب مناقشة تقرير الأمانة العامة المرتبط بالإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات الدورة السابقة للجنة.

Revue de Presse du Co l'Homme

أخبار اليوم المغربية

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدافع عن حصيلته

اليازمي: قوى سياسية تزايد على الاحتجاجات من أجل الولوج إلى الوظيفة العمومية

■ محمد سموني ■

من احتجاجات المعطلين بالرباط

اعتبر إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن الديمقراطية التشاركية اليوم أصبحت أكثر ارتباطا بحقوق الإنسان في المغرب، وذلك من خلال المنهجية التي أصبح يتخذها المغرب لصناعة القرار السياسي، مضيفا أنه في لحظة اشتغال اللجنة المكلفة بمراجعة الدستور تقدمت جميع القوى السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، بتقديم تصوراتها حول مراجعة الدستور، وهو ما يكرس مبدأ إشراك جميع الفاعلين في صياغة القرار السياسي.

كما قام اليزمي بالتذكير بمجموعة من الدراسات التي أنجزها المغرب في جميع القطاعات، مركزا على تقرير الخمسينية للتنمية البشرية في المغرب، الذي قام بإعداده مجموعة من الباحثين والخبراء المغاربة، تحت إشراف مستشار الملك، الراحل عبد العزيز مزيان بلفقيه، كما قام بتشخيص خمسين سنة من تاريخ المغرب، أي منذ الاستقلال إلى سنة 2005 التي أنجز فيها هذا التقرير، محددا ما لم ينجح المغرب في تحقيقه في هذه المدة، وقام بوضع مجموعة من التوصيات التي تساعد المغرب على التطور والنمو في أفق سنة 2025.

واعتبر اليزمي أن المغرب قام بالعديد من الإجراءات من أجل تقوية حقوق الإنسان في المغرب، سواء على مستوى التوقيع أو التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية أو من خلال اتخاذ مجموعة من البرامج الاجتماعية أو التنموية، وخلق مجموعة من المؤسسات المهتمة بحقوق الإنسان والحريات العامة، مذكرا بتجربة هيئة الإنصاف والمصالحة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الكرامة الإنسانية.

كما وجهت إلى اليزمي مجموعة من الانتقادات والتساؤلات، من قبل بعض المتدخلين خلال فتح النقاش في القاعة، حول ما حققه المجلس من حصيلة في مجال حقوق الإنسان؟ وان المجلس الوطني لحقوق الإنسان «لا يعدو ان يكون ديكورا وماكياجا لوجه المخزن»، الذي اعتبره البعض «المسؤول عن جميع المشاكل التي يعاني منها المغرب»، وما فعله المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص الشباب المعطلين الذين يحرقون أجسادهم في شوارع الرباط، وما قدمه المجلس إزاء مجموعة من القضايا، كوفاة الشاب «كمال العماري» والمعطل «عبد الوهاب زيدون» الذي مات حرقا خلال اعتصام مجموعة من الشباب في ملحقة وزارة التربية والتعليم من أجل الحصول على شغل.

هذه الانتقادات لم يتوان اليزمي في الإجابة عنها، إلى درجة أنه كان يقوم بدوره بانتقاد المتدخل، حيث اعتبر أن المجلس الوطني في صيغته الحالية له مجموعة من الصلاحيات، وقام بتقديم مجموعة من المذكرات والتقارير بخصوص هذه الأحداث التي ذكرت، مضيفا أنه على ما يبدو أن المتدخل واضع السؤال لم يقرأها، وهو ما اعتبره، بصيغة تقترب من التهكم، أمرا مؤسفا، كما اعتبر أن ملف من سماهم بـ«العاطلين وليس المعطلين»، المسؤول عنه هم العاطلون أنفسهم الذين تسببوا في هذه العطالة التي يعانون منها، كما أن مجموعة من القوى السياسية بدأت تتعاطى بنوع من المزايدات مع هذا الملف، وهي كذلك مسؤولة عما يقع من إحراق للأجساد في الشوارع.

هذه الصيغة التي تكلم بها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حولت قاعة الندوات بالمعهد العالي للتدبير إلى فضاء للمناظرة المفتوحة في بعض الأحيان بين الحضور وإدريس اليزمي، وتم في كثير من الأحيان توجيه انتقادات مباشرة إلى المحاضر، خصوصا في قضية المعطلين، الذين اعتبرتهم أغلبية الحضور ضحايا نسق من السياسات العمومية التي تهم مجالات التعليم وقطاع الشغل...

Revue de

الصباح
يومية مغربية شاملة

الاستقلال يرفض مبادرة لإطلاق سراح الصحراويين

برلمانيون راسلوا الديوان الملكي لطلب العفو عن الموقوفين في أحداث مخيم اكديم إزيك والداخلة

وجه مجموعة من البرلمانيين أعضاء بمجلسي النواب والمستشارين، ينحدرون من الأقاليم الجنوبية، رسالة إلى الديوان الملكي، يلتمسون التدخل لفئة من المعتقلين الموقوفين على خلفية أحداث اكديم إزيك والداخلة، ليشملهم العفو الملكي "الذي لا شك أنه سيدخل الفرحة والسرور ويرفع الغم والحزن عن أسرهم وأقاربهم وقبائلهم الصحراوية الوطنية المجاهدة".

والتمست الرسالة الموجهة إلى الديوان الملكي إطلاق سراح المعتقلين على خلفية الأحداث التي شهدتها الداخلة وقبلها العيون، في ما عرف بأحداث مخيم اكديم إزيك، إذ جدد موقعو الملتمس تأييدهم لمبادرة الحكم الذاتي في الصحراء، القاضية بتمكين الأقاليم الجنوبية من هذا الوضع في إطار سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية كحل للنزاع المفتعل في الصحراء المغربية بما يضمن الأمن والاستقرار والتنمية بالمنطقة.

وضمت البرقية التي رفعها البرلمانيون توقيع 28 نائبا ومستشارا برلمانيا بينهم عضو الديوان السياسي لحزب التقدم والاشتراكية، كجمولة منت أبي، وعضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي، حسن الدرهم، فيما خلت لائحة التوقيعات من أعيان وازنة داخل الصحراء، كما هو الشأن بالنسبة إلى حمدي ولد الرشيد، عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، ورئيس بلدية العيون، والمستشار البرلماني، أحمد لخريف، كاتب الدولة السابق في عهد حكومة عباس الفاسي، كما لم تشمل الرسالة الموجهة إلى الديوان الملكي لالتماس العفو عن المعتقلين، توقيعات البرلمانيين من حزب الاستقلال باستثناء البرلماني الحسين اجعيدر.

وكان تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث مخيم اكديم إزيك، حمل مسؤولية ما جرى إلى مناخ التنافر الحاصل بين والي الجهة، محمد جلموس، ورئيس المجلس البلدي لمدينة العيون، حمدي ولد الرشيد، كما انتقد التقرير المسؤول عن الإدارة الترابية بالإشارة إلى أنه "همش دور المجلس البلدي، وانفرد بالقرار والتصرف في الموازنات المتعلقة بالمواد الغذائية المدعمة والخاصة بالمنطقة، إضافة إلى ميزانيات برنامج التنمية البشرية". كما أثار التقرير البرلماني مسؤولية أجهزة الأمن في عدم توفير حماية أمنية كافية بالمدينة خلال يوم تفكيك المخيم، ما تسبب في خسائر فادحة واعتداءات على قوات الأمن العمومي، كما انتقد عدم اتخاذ احتياطات أكبر لحماية أرواح أفراد الأمن الذين سقطوا في تلك المواجهات، مؤكدا صحة الأرقام التي تحدثت عنها جهات رسمية.

إحسان الحافظي

وقفة سابقة لعائلات معتقلي اكديم إزيك بالرباط (أرشيف)

التقدم والاشتراكية يراسل المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أعلن حزب التقدم والاشتراكية، الذي يوجد ضمن الموقعين على مبادرة إطلاق سراح المعتقلين، ممثلا في كجمولة منت أبي، أنه سيراسل المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل استكمال التحقيقات بشأن الأحداث التي عرفها مخيم "اكديم إزيك" بالعيون، وما تلاها من تداعيات، و"التدقيق والتقصي في الوقائع والمعطيات المتعلقة بملف حقوق الإنسان خلال هذه الأحداث"، التي كانت لها تطورات على ملف قضية الصحراء المغربية، وتفجرت بعد أن تداخل في الصراع السياسي ببسط النفوذ الانتخابي، وحرب المواقع بين الإدارة الترابية ومنتخبين من حزب الإستقلال.

Revue

التجديد
يومية عامة

في مراسلة لرئيس الحكومة

"منتدى الزهراء" يطالب بإخراج قانون المجلس الوطني لحقوق الإنسان

منتدى الزهراء
منتدى الزهراء للمرأة المغربية
FORUM AZZAHRAE DE LA FEMME MAROCAINE

راسلت شبكة منتدى الزهراء للمرأة المغربية، رئيس الحكومة عبد الاله بن كيران، بشأن «العمل على إخراج القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان». وهو مطلب أكد المنتدى أنه ذو طابع استعجالي، لاعتبارات تستند – حسب نص المراسلة– على ضرورة مواءمة المجلس المنظم بظهير صدر قبل دستور 2011، مع مقتضيات الدستور الجديد، وكذا على كون المجلس في تشكيلته سواء مركزيا أو في اللجان الجهوية لم يحترم الفقرة التاسعة من ديباجة القانون، والتي نصت على أن تمثيلية المجلس يجب أن تحترم مختلف المشارب الفكرية والثقافية والحقوقية.

وحدد المنتدى ضمن هذه الاعتبارات، عدم احترام تشكيلة المجلس للمبادئ المنظمة للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المعروفة بـ«مبادئ باريس»، والتي تنص في الفقرة الخاصة بالتكوين وضمانات الاستقلال والتعددية على أنه «ينبغي أن يكون تكوين المؤسسة الوطنية وتعيين أعضائها، سواء بالانتخاب أو بغير ذلك، وفقا لإجراءات تتيح وتوفر جميع الضمانات اللازمة لكفالة التمثيل التعددي للقوى الاجتماعية (في المجتمع المدني) المشتركة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان». وزادت المراسلة بالقول «والحال أنه لم يتم احترام التعددية الفكرية التي تعرفها الساحة الحقوقية ببلادنا يجعله مخالفا لهذه المبادئ».

وقال المنتدى في مراسلته إلى رئيس الحكومة، «إن المغرب مقبل على العديد من المحطات أمام مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لاستعراض التطور الحقوقي بالمغرب، وهو ما يتطلب تعزيز المسار التشاوري مع جمعيات المجتمع المدني»، مضيفا بأن «تنديد مجموعة من الجمعيات الحقوقية بالإقصاء الذي طالها والتوجه الفكري الأحادي الذي طبع تشكيلة المجلس واللجان الجهوية من شأنه أن يؤثر على أعمال المجلس»، ولاعتبار القرار الذي اتخذته مجموعة من الجمعيات الحقوقية الفاعلة والوازنة لمقاطعة المجلس ومقاطعة أشغاله أيضا (ومنها منتدى الزهراء للمرأة المغربية)، جدد المنتدى ملتمسه لرئيس الحكومة بالعمل على إخراج القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تعزيزا للبناء المؤسساتي الذي يعرفه المغرب.

عزيزة الزعلي

Revue de Presse du Droits de l'Homme

الشروق

مجلس حقوق الإنسان يطالب الحكومة بتفعيل وعودها

تقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى حكومة بنكيران بمجموعة من المطالب على رأسها دعوة الحكومة إلى الالتزام بتفعيل كل الوعود المسطرة في برنامجها الحكومي، خصوصا ما يتعلق بالحقوق المدنية، والسياسية، والاجتماعية،والاقتصادية والثقافية.

كما طالب المجلس الوطني، من خلال بيان له أصدره في دورته العادية المنعقدة أول أمس بأسفي، بفتح تحقيق حول تدبير ميزانية الجامعة الملكية لكرة القدم، وبالخصوص الراتب الشهري الممنوح لمدرب المنتخب الوطني الحالي ومساعديه، وكذا العمل على نشر لائحة بأسماء المستفيدين من رخص الصيد في أعالي البحار، ومقالع الرمال والحجر، وغير ذلك من المنتفعين من اقتصاد الريع.

وفي غضون ذلك، طالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحكومة بمحاربة الفساد وتقديم المتورطين فيه للعدالة، ووقف النزيف الذي يتعرض له المال العام من خلال الأجور الخيالية لبعض المسؤولين، والميزانيات الضخمة التي تتمتع بها بعض القطاعات، في مقابل أداء لا يرقى إلى تطلعات المواطنين، على رأس أولوياتها في هذه المرحلة، والتي يجب على الحكومة أن تتكب عليها بكل جرأة ومسؤولية.

إلى ذلك، دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحكومة إلى إلزام الأجهزة الأمنية بالتقيد بمقتضيات الحكامة الأمنية في التعاطي مع الحركات الاحتجاجية من منطلق كونه حقا دستوريا. ■

Revue de Presse du ... de l'Homme

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

الرباط

الدعوة إلى إحداث مجلس للطفولة والأسرة

دعا المشاركون في أشغال الندوة الدولية حول المجالس الوطنية للأسرة والطفولة ، السبت بالرباط إلى إحداث مجلس للطفولة والأسرة يلمسة تحاكي واقع الأسرة المغربية.

وأكد المشاركون في ختام أشغال هذه الندوة، التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة(اليونيسيف)، على ضرورة أن يأخذ المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة في المغرب بعين الاعتبار هيكلة الأسرة المغربية وتنوع مكوناتها المختلفة.

وأشاروا، في هذا السياق، إلى ضرورة إنجاز دراسات نوعية حول الأسرة وتجميعها لتوفير قاعدة هامة من المعطيات الموضوعية التي ستمكن من تشخيص وضعية الأسر المغربية، وبالتالي الإجابة عن التساؤلات المطروحة، في أفق وضع الاستراتيجيات السياسية التي يتعين اعتمادها لإحداث المجلس، لافتين الانتباه إلى ضعف التحاليل المنجزة على المستوى القانوني وتحديد المفاهيم والمرجعية التي سيتم اعتمادها.

وضمانا لنجاح المجلس في المهام المنوطة به، دعا المشاركون إلى وضع سياسة عائلية شمولية ومندمجة للمجتمع المغربي، تراعي مكوناتها المتعددة وموقعها في دورة الحياة، مؤكدين على ضرورة أخذ حقوق افراد الأسرة بعين الاعتبار لتعزيز وضمان الحماية القانونية لهم ضد جميع أشكال العنف، وذلك من خلال إنجاز خارطة طريق ترصد المشاكل والصعوبات التي تواجه الأسرة المغربية ككل وبعد أن شددوا على أن النقاش لم ينضج بعد حول السياسة التي سيعتمد عليها المجلس وطبيعة الوظيفة التي سيقوم بها، تساءل المشاركون حول الدور الذي يتعين أن يضطلع به المجلس عند إحداثه، والتي تتوزع بين التفكير والبحث والتشاور وتتبع الأسر والدعم الاجتماعي لها، مطالبين بتشكيل لجنة للبحث تتكفل بتقديم إجابات عن هذه التساؤلات الملحة وطالبوا بتفعيل القوانين والتشريعات التي يتعين ربطها بوظيفة المجلس الجديدة، من قبيل تتبع تفعيل مدونة الأسرة وتنزيل المقتضيات التي نص عليها الدستور الجديد في هذا الشان .

وبخصوص تمثيلية المجلس، توزع المشاركون بين مؤيد للتمثيلية المؤسساتية والتمثيلية الفردية، معربين عن قلقهم بشان هوية من سيقوم بعملية محاسبة وتقييم عمل المجلس، كما شددوا على مشاركة وازنة للمرأة في هذه التمثيلية. وفي ما يتعلق بهيكلة المجلس، اكد اغلب المشاركين على استقلاليته التي ستسمح له بان يكون له بعد نقدي ويقوم بدور تقييم السياسات العمومية دون أن يكون طرفا فيها . فيما اعتبر اخرون ان عدم ارتباط المجلس بالدولة سيضعفه ويحول دون قيامه بالمهام المنوطة به ودعا المشاركون إلى الاقتداء بالتجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، من قبيل التجربة الفرنسية والارجنتينية والسويدية، في افق بلورة نموذج مغربي قائم بذاته .

واعرب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي في كلمة ختامية للندوة، عن استعداد المجلس للمشاركة في النقاش حول إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، من خلال وضع العناصر الأساسية للنقاش وإثرائه .

واكد ان المجلس سيعمل على دعم استمرارية النقاشات ونشر نتائجها، عبر وضع خلاصات داخلية للمساهمة في سير هذه النقاشات، مشددا على اعتماد مبدأ المعرفة العلمية في النقاشات.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

الأحداث المغربية

مركز لتأهيل ضحايا سنوات الرصاص مهدد بالإقفال!

«أنقذوا مركز المساعدة الطبية والنفسية والترويض الطبي بشارع علي يعتة» هذه صيحة أطلقها الدكتور عبد الكريم المانوزي منذ أسابيع لإنقاذ مركز الحي المحمدي التابع لجمعية تأهيل ضحايا التعذيب في إطار متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي نصت على جبر الضرر الجماعي وتحويل مراكز الاعتقال السابقة إلى مراكز لتأهيل الضحايا، وخاصة الحي المحمدي بالدار البيضاء الذي تعيش به أعداد من ضحايا المعتقل السري الرهيب درب مولاي الشريف وعائلاتهم واكتوت ساكنته بنار سنوات الجمر والرصاص وأشكال العنف النفسي والجسدي.

لم يمض على فتح أبوابه سوى سنة، ورغم ذلك فهو مهدد بالإقفال بسبب غياب التمويل ونفاد الميزانية التي خصصها له الاتحاد الأوروبي وبشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأيضا صندوق الإيداع والتدبير، وأيضا بسبب عدم إبداء أي جهة نيتها في دعم أنشطته، سواء المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة الصحة والتعاون الوطني أوالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية أومؤسسات خاصة وغيرها. الدكتور المانوزي قال لـ «الأحداث المغربية» «إن ميزانية المركز لم تتعد عند انطلاقته مبلغ 50 مليون سنتيم، خصصت لإعادة تهيئة الدائرة الأمنية سابقا وتجهيزها»، ويضيف أنه «بعد مرور ستة أشهر على افتتاح المركز تمت مراسلة العديد من الجهات للبحث عن تمويل يضمن له الاستمرارية، لكن دون جدوى، ودون أن يتم التوصل بأي رد».

«مصير مجهول ينتظر المركز الآن، بل هو مهدد بالتوقف» يضيف الدكتور المانوزي، ويقول «نحن الآن بحاجة إلى مبلغ 25 مليون سنتيم لتأمين استمرار المركز في أداء مهمته النبيلة تجاه الضحايا وعائلات وأبناء الحي المحمدي الذين يستفيدون من خدماته». طيلة اشتغاله قدم المركز خدمات مختلفة لحوالي 455 شخصا من بينهم 312 من الإناث و143 من الذكور، منها المساعدة الطبية ومتابعة الحالة الصحية لذوي الاحتياجات الخاصة والنساء ضحايا العنف وضحايا التعذيب سابقا بصفة خاصة. المركز استفاد من خدماته أيضا أزيد من 1000 شخص في إطار حملات التحسيس ضد العنف واحترام حقوق الإنسان.

وجهت الجمعية الطبية لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب في البداية نداء إلى عامل عمالة عين السبع الحي المحمدي لإيجاد حل لتمكين المركز من الاستمرار في تقديم خدماته وكذا المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكل الجهات المعنية بمشاريع جبر الضرر الجماعي، إلا أن كل الاتصالات وتوجيه نداءات الاستغاثة لم تجد آذانا صاغية، ولو أن المشروع يعتبر نموذجيا، وكان مأمولا أن يتم توسيع التجربة لتشمل عددا من المدن والمناطق التي عانت من العنف والقمع في سنوات الجمر والرصاص.

◄ لحسن أوسي موح

Revue de Presse du Conseil National des ... comme

hespress.com

الـ CMDH يطالب حكومة بنكيران بنشر أسماء المنتفعين من الرّيع

حسن حمورو - هسبريس
الاثنين 30 يناير 2012 - 15:41

دعا المركز المغربي لحقوق الإنسان حكومة عبد الإله بنكيران إلى الالتزام بتفعيل كل الوعود المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المسطرة في برنامجها، مُعلنا في بلاغ صادر عن مجلسه الوطني المنعقد يوم السبت 28 يناير 2012، شجبه لاستمرار ما وصفه بالتضييق على الحريات واستمرار الاعتقال السياسي والاستعمال المفرط للقوة في التعاطي مع الحركات الاحتجاجية و المحاكمات "الصورية والتضييق على الصحافة"، مطالبا الحكومة بإلزام الأجهزة الأمنية التقيد بمقتضيات الحكامة الأمنية في التعاطي مع الحركات الاحتجاجية من منطلق كونه حقا دستوريا، وبإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين بمن فيهم معتقلي حركة 20 فبراير ونشطاء حقوق الإنسان والمعتقلين الإسلاميين والصحراويين وطيّ ملف الاعتقال السياسي.

وطالب المركز الحقوقي ضمن البلاغ ذاته بفتح تحقيق حول تدبير ميزانية الجامعة الملكية لكرة القدم، وحول الراتب الشهري "الضخم" الممنوح لمدرب المنتخب الوطني ايريك غيريتس ومساعديه، وكذا بوقف ما اعتبره نزيفا يتعرض له المال العام من خلال الأجور "الخيالية" لبعض المسؤولين، والميزانيات الضخمة التي تتمتع بها قطاعات عديدة، في مقابل "أداء لا يرقى إلى تطلعات المواطنين".

كما طالب المركز الحقوقي المشار إليه بالعمل على نشر لائحة بأسماء المستفيدين من رخص الصيد في أعالي البحار، ومقالع الرمال والحجر، وغير ذلك من "المنتفعين من اقتصاد الريع".

البلاغ الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان المنعقد بأسفي تحت شعار "الوعي الحقوقي دعامة أساسية للنهوض بوضعية حقوق الإنسان"، لم يخلو من مواقف تهم الشأن العربي، حيث عبر البلاغ عن إدانته "تقاعس المنتظم الدولي وعدم تدخله إزاء جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يقترفها النظام السوري في حق شعبه"، مطالبا المجلس العسكري المصري بضرورة تسريع إجراءات وترتيبات تسليم السلطة، ومحذرا الشعب المصري من السقوط في "براثن النزاعات المفتعلة".

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme